

قرار لمجلس المنافسة عدد 128/ق/2022 صادر في 5 ربيع الآخر 1444  
(31 أكتوبر 2022) المتعلق بتولي شركة «La Banque  
Centrale Populaire S.A» المراقبة المشتركة المباشرة لشركة  
«Mamda Ré S.A» عبر اقتناء نسبة 25 % إضافية من  
رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر  
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014) :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه  
الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛  
وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436  
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية  
الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436  
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ  
5 ربيع الآخر 1444 (31 أكتوبر 2022) طبقا لمقتضيات المادة 14 من  
القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لانعقاد  
اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي  
للمجلس ؛

وعلى تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة  
لمجلس المنافسة تحت عدد 108/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 7 محرم 1444  
(5 أغسطس 2022)، المتعلق بتولي شركة «La Banque Centrale  
Populaire S.A» المراقبة المشتركة المباشرة لشركة «Mamda Ré S.A»  
عبر اقتناء نسبة 25% إضافية من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي  
رقم 2022/116 بتاريخ 10 محرم 1444 (8 أغسطس 2022) القاضي  
بتعيين السيد أحمد الرملي والسيد عبد الحميد ستاتي مقررين في  
الموضوع، طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق  
بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي  
بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ  
4 صفر 1444 (فاتح سبتمبر 2022)، والذي يمنح أجل (10) أيام  
للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع التركيز  
أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية  
ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف، بتاريخ 23 من صفر 1444 (20 سبتمبر 2022) :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 9 صفر 1444 (6 سبتمبر 2022) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقرري الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 5 ربيع الآخر 1444 (31 أكتوبر 2022) :

وحيث إنه طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد تفويت وشراء أسهم موقع بين أطراف العملية بتاريخ 30 ماي 2022، ينص على بنود وشروط اقتناء شركة «La Banque Centrale Populaire S.A»، لنسبة 25% إضافية من رأسمال شركة «Mamda Ré» وحقوق التصويت المرتبطة به، وذلك لدى شركة «Partner Ré Holdings Europe Limited» :

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه :

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «La Banque Centrale Populaire S.A» المراقبة المشتركة المباشرة لشركة «Mamda Ré S.A» عبر اقتناء نسبة 25% إضافية من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي الوطني لمجموع المنشآت المعنية بالعملية، المحدد وفق المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز، هي :

- الجهة المقتنية : «La Banque Centrale Populaire S.A» وهي شركة مساهمة، خاضعة للقانون المغربي ومدرجة ببورصة الدار البيضاء. وهي تنتمي لمجموعة القرض الشعبي للمغرب،

وتنشط بالأساس في مجال الخدمات البنكية من خلال البنوك الشعبية الجهوية وفروعها، المخول لها مزاولتها بصفتها مؤسسة ائتمان، وكذا في مجال الاستثمار والمساهمة في الشركات داخل المغرب وخارجه :

- الجهة المستهدفة: «Mamda Ré S.A» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي ومسجلة بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 315255، ومقرها كائن بالدار البيضاء، وتنشط في قطاع خدمات إعادة التأمين بالمغرب، لا سيما الموجهة لقطاع التأمين على الحياة والأخطار الفلاحية :

وحيث تبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المدلى بها خلال جلسات الاستماع، أن مشروع عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ سيمكن الشركة المقتنية من تعزيز مكانتها داخل مجلس إدارة الشركة المستهدفة كمساهم مرجعي من أجل مواكبتها ومساعدتها لتوسيع نشاطاتها الاستثمارية. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة المستهدفة لن تنشط على مستوى سوق إعادة التأمين بحيث تقدمت بطلب لسحب رخصة مزاولة هذا النشاط لدى هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة اعتمادا على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق إعادة التأمين، التي تعتبر نوعا خاصا من أنواع التأمين يتمثل في تحمل شركة إعادة التأمين كل أو جزء من المخاطر المؤمنة عليها من قبل شركة التأمين الأساسية، ويمكن اعتماد تقسيمات فرعية لهذه السوق، لا سيما إعادة التأمين على الأشخاص أو إعادة التأمين ضد المخاطر، غير أنه وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث أثارها على المنافسة يمكن أن يبقى تحديد هذه السوق مفتوحا دون الحاجة لاعتماد تقسيم أدق :

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظرا لخصائص العرض والطلب داخل السوق المعنية، فإن تحديدها يبقى على المستوى العالمي :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق الوطنية لإعادة التأمين، نظرا لعدم وجود أي ترابط أفقي أو عمودي ما بين أنشطة الشركتين طرفي عملية التركيز، كما أنه بالرغم من ترابط سوق التأمينات الذي تنشط داخله فروع الشركة المقتنية وسوق إعادة التأمينات المعني بالعملية، إلا أنه بالنظر إلى حصة السوق الضعيفة التي تمتلكها الشركة المستهدفة والتي تتراوح بين 5 و0 في المائة، وكون السوق المذكورة تبقى مفتوحة أمام المنافسة وتعرف تواجد منافسين آخرين، فإن الشركة المقتنية لا تملك القدرة ولا المصلحة لإغلاق الأسواق أمام الزبناء أو المتنافسين في هذه السوق المعنية :

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في الأسواق الوطنية لإعادة التأمين أو في جزء مهم منها،  
قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 108/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 7 محرم 1444 (5 أغسطس 2022)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

#### المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «La Banque Centrale Populaire S.A» المراقبة المشتركة المباشرة لشركة «Mamda Ré S.A» عبر اقتناء نسبة 25 % إضافية من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بتاريخ 5 ربيع الآخر 1444 (31 أكتوبر 2022)، بحضور السيد أحمد رحو رئيسا للجلسة، والسيدة جهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

عبد الغني أسنينة.

حسن أبو عبد المجيد.

جهان بنيوسف.

عبد اللطيف المقدم.